الأمم المتحدة S/2011/736

مجلس الأمن

Distr.: General
28 November 2011
Arabic
Original: English

التقرير الأول للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢٠٠١ (٢٠١١)

أولا – مقدمة

١ – طلب مجلس الأمن في الفقرة ٦ من قراره ٢٠٠١ (٢٠١١) إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس كل أربعة أشهر عن التقدم المحرز نحو الوفاء بالمسؤوليات الموكلة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وهذا هو أول تقرير يقدم عملا بذلك القرار.

٢ – ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ صدور تقريري الثالث المقدم عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٣٦ (٢٠١٠) (S/2011/435) المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠١١. وهو يغطي التطورات السياسية والأحداث الإقليمية والدولية الرئيسية، وكذلك المسائل التشغيلية والأمنية المتعلقة بالعراق.

ثانيا – موجز للتطورات السياسية الرئيسية المتعلقة بالعراق

ألف – التطورات السياسية

٣ – منذ تموز/يوليه ٢٠١١، واصلت الكتل السياسية المفاوضات، وإن لم تتوصل إلى نتائج قاطعة، بشأن عدد من القضايا السياسية العالقة، بما في ذلك تعيين رؤساء الوزارات الثلاث ذات الصلة بالأمن، وهم وزراء الدفاع والداخلية والأمن الوطني (على الرغم من أن سعدون الدليمي عين وزيرا للدفاع بالنيابة في ١٦ آب/أغسطس). واستمرت المناقشات أيضا فيما يتعلق بإنشاء المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية المقترح، وهو ما كان متوخى في إطار الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في أربيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ والذي أفضى إلى تشكيل الحكومة الحالية. وشرع مسؤولون من حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان العراقي في إجراء مفاوضات بشأن القضايا العالقة بينهما، بما في ذلك مشروع قانون النفط والغاز وتنفيذ التدابير المتفق عليها خلال عملية تشكيل الحكومة.

021211 021211 11-60743 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وفي ٣٠ تموز/يوليه، وافق مجلس النواب على مقترح رئيس الوزراء نوري المالكي بتقليص حجم حكومته بالاستغناء عن ١٢ وظيفة وزير دولة. واقترح رئيس الوزراء هذا الإجراء استجابة للمطالب التي قدمت في وقت سابق خلال مظاهرات عامة دعت إلى الإصلاح والتحسين في مجال تقديم الخدمات. ومن المتوقع أن يقترح رئيس الوزراء في المرحلة المقبلة دمج الوزارات التي تضطلع بوظائف متماثلة. وفي غضون ذلك، حدثت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مظاهرات أصغر في مختلف المدن مطالبة بتوفير الوظائف، وتقديم الخدمات على نحو أفضل، ووضع حد للفساد الظاهر.

٥ - وفي ٢ آب/أغسطس، استضاف الرئيس العراقي جلال طالباني اجتماعا لقادة الكتل السياسية لمناقشة القضايا المتصلة بتنفيذ اتفاق أربيل. وفي إطار الاتفاق، طلب القادة أن تقدم الرئاسة مشروع قانون لمجلس النواب بشأن إنشاء المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية. وتم تقديم مشروع القانون وقراءته لأول مرة في مجلس النواب في ١١ آب/أغسطس، ولكنه لا يزال لم يصدر بعد بسبب عدم وجود توافق آراء بين الكتل السياسية بشأن تكوين المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية وولايته.

٦ - وفي ٧ آب/أغسطس، استقال وزير الكهرباء، رعد شلال، على خلفية مخالفات مزعومة في الوزارة تشمل مقاولين أجانب. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أقر مجلس النواب تعيين رئيس الوزراء لكريم عفتان الجميلي وزيرا جديدا للكهرباء.

٧ - وواصلت قوات الولايات المتحدة في العراق انسحابها التدريجي المقرر من البلد بهدف استكماله وفقا لاتفاق مركز القوات بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وفي الاجتماع الذي استضافه الرئيس طالباني في ٢ آب/أغسطس، وافق قادة الكتل السياسية على أن يطلبوا إلى الحكومة الشروع في إجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن احتمال وجود مدربين عسكريين للولايات المتحدة بعد نهاية هذا العام. وأعقب ذلك مفاوضات لم تتوصل إلى نتائج قاطعة بين حكومتي الولايات المتحدة والعراق بشأن عدد المدربين وولايتهم وحصانتهم. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن الرئيس باراك أوباما، أن جميع قوات الولايات المتحدة المتمركزة في العراق بموجب اتفاق مركز القوات ستغادر العراق بحلول نهاية العام كما هو مقرر.

٨ - وفي أعقاب انسحاب وحدات قوات الولايات المتحدة في العراق من محافظة ديالى، نُشر في ١٥ آب/أغسطس لواء إضافي من قوات البشمركة الكردية في المنطقة. وقد أدى وصول هذه القوات، التي عادة ما كانت قوات الأمن العراقية والقوات الكردية وقوات الولايات المتحدة في العراق تشرف عليها بصورة مشتركة، إلى حدوث بعض التوترات. وفي

غضون أيام، ناقش فريق عامل رفيع المستوى تابع للآلية الأمنية المشتركة، يتألف من ممثلين عن حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان وقوات الولايات المتحدة في العراق، هذه المسألة سعيا إلى استقرار الوضع. ولا يزال يتعين تحديد الترتيبات الجديدة للآلية الأمنية المشتركة في الأقاليم الداخلية المتنازع عليها في العراق بعد انتهاء انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق.

٩ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، طلب رئيس الوزراء المالكي من السلطات المحلية في قضاء خانقين إزالة علم حكومة إقليم كردستان من مبانيهم الإدارية. ورفض القائم مقام المحلي إزالة العلم مشيرا إلى أن علم حكومة إقليم كردستان رفع هناك منذ سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣. ودعمت حكومة إقليم كردستان موقف القائم مقام وجرى تنظيم مظاهرات احتجاجا على طلب رئيس الوزراء. ورفع الكثير من سكان خانقين علم إقليم كردستان على سطوح منازلهم. ولا تزال المسألة دون حل.

١٠ - ومن ٤ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر، زار وفد يمثل حكومة إقليم كردستان بغداد لمناقشة القضايا العالقة مع حكومة العراق. وناقش الوفد جملة أمور من بينها، مشروع قانون النفط والغاز الذي كانت الحكومة قدمته لمجلس النواب في ٢٨ آب/أغسطس. ولا تزال الخلافات قائمة فيما يتعلق بالأحكام الواردة في مشروع القانون التي تتعلق بهيكل المجلس الاتحادي للنفط والغاز المقترح وصلاحياته في قطاع النفط والغاز. وفي أعقاب زيارة الوفد، أعلن مسؤولون في حكومة إقليم كردستان أن مشروعا جديدا مقبولا من الطرفين سيقدم إلى مجلس النواب بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وكانت القضايا الأخرى التي نوقشت تتعلق بتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور وميزانية قوات البشمركة الكردية وتنفيذ اتفاق أربيل. واختتمت المناقشات باتفاق على تشكيل لجان مشتركة للنظر في القضايا العالقة بين الجانبين.

١١ - وفي إقليم كردستان، علقت الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة، منذ ١١ تموز/يوليه، مفاوضاتهما بشأن الإصلاحات، وذلك أساسا بسبب مطالب أحزاب المعارضة (كوران والاتحاد الإسلامي الكردستاني والجماعة الإسلامية في كردستان) بتهيئة بيئة مؤاتية للحوار قبل المفاوضات الفعلية. ومثلما حدث في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، جرت مظاهرات عامة أخرى في المنطقة الكردية تدعو إلى إصلاح الإدارة. ولمعالجة هذه الشواغل واستئناف الحوار، أصدر رئيس حكومة إقليم كردستان، مسعود بارزاني، في ٢٧ آب/أغسطس، أربعة مراسيم تنص على تمويل الأحزاب السياسية التي تخطط للمشاركة في انتخابات مجالس المحافظات المقبلة، والإذن بإنشاء لجنة وزارية للتحقيق في القضايا المرفوعة ضد مرتكبي أعمال العنف خلال الاحتجاجات الأخيرة.

١٢ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، صوت مجلس محافظة صلاح الدين على الشروع في عملية لإعلان المحافظة إقليما يتمتع بالحكم الذاتي. وكان هذا الإجراء الذي جاء ردا على عمليات اعتقال أعضاء مزعومين في حزب البعث السابق في المحافظة وأماكن أخرى في البلد مثيرا للجدل. ورفض بعض قادة الكتل السياسية هذه المبادرة علنا، في حين أيدها آخرون، قائلين إن المطلب يتماشى مع الأحكام الدستورية المتعلقة بتكوين الأقاليم. ووفقا للدستور العراقي، يمكن لأي محافظات أن تطلب إجراء استفتاء على تشكيل مقاطعة جديدة أو الانضمام إلى مقاطعة قائمة. ويتعين أن يوافق مجلس الوزراء على هذه الطلبات قبل إجراء التصويت. وأثار قرار محافظة صلاح الدين دعوات متجددة إلى تشكيل أقاليم في محافظات أخرى، بما فيها نينوى والأنبار وديالى.

١٣ - وفي كركوك، واصلت الأحزاب التعاون بعد التوصل إلى اتفاق لتقاسم السلطة في آذار/مارس ٢٠١١ بشأن توزيع المناصب الأعلى الثلاثة في المحافظة، والتي تشمل مناصب رئيس مجلس المحافظة والمحافظ ونائب المحافظ، بين المجتمعات المحلية للتركمان والأكراد والعرب. غير أن التوترات السياسية بين المجتمعات المحلية الرئيسية الثلاثة في المحافظة لا تزال قائمة. وفي ٩ آب/أغسطس، أعلن محافظ كركوك عن إنشاء مركز لمكافحة الإرهاب في كركوك، وعين مرشحا تركمانيا في منصب المدير العام للمركز.

١٤ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، أعلنت الجبهة التركمانية العراقية عن إنشاء قوة من ١٥٠ جنديا لحماية المجتمع المحلي التركماني بعد عمليات القتل التي وقعت مؤخرا وذهب ضحيتها بعض أفراده. وأعرب قادة المجتمعين المحليين الكردي والعربي عن معارضتهم لإنشاء هذه القوة. ولا تزال المناقشات الرامية لحل هذه المسألة جارية.

باء - التطورات الإقليمية المتعلقة بالعراق

١٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت المحادثات الثنائية بين العراق والكويت، متوقفة وخصوصا بسبب الخلافات المتعلقة بمقترح الكويت بناء ميناء مبارك في جزيرة بوبيان. ولا يزال يتعين على الجانبين الاتفاق على موعد انعقاد الاجتماع الثاني للجنة الوزارية المشتركة من أجل متابعة القضايا التي ناقشاها خلال اجتماعهما الأول الذي عقد في الكويت في ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس.

١٦ - وفي ١٤ و ١٥ آب/أغسطس، زار وفد من الحكومة العراقية الكويت من أجل مناقشة بناء ميناء مبارك. وفي أعقاب الزيارة، قدم الوفد تقريره إلى مجلس الوزراء العراقي الذي لم يتخذ موقفا نهائيا بشأن هذه المسألة حتى الآن. وفي غضون ذلك، أصدر عدد من

أعضاء البرلمان العراقي بيانات منفصلة يدعون فيها الحكومة إلى مطالبة الكويت بوقف المشروع، قائلين إنه سيضر بمصالح العراق الاقتصادية والملاحية.

١٧ - ولا يزال عدد من التزامات العراق المفروضة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والمتعلقة بالكويت معلقة. وهي تشمل تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمشروع صيانة العلامات الحدودية بين العراق والكويت، ودفع التعويضات للمواطنين العراقيين عملا بالقرار ٨٩٩ (١٩٩٤). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى ممثلي الخاص المعني بالعراق، مارتن كوبلر، مشاورات مع مسؤولين من العراق والكويت بهدف إحراز المزيد من التقدم على جميع هذه الجبهات. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل، غينادي تاراسوف، المنسق الرفيع المستوى المعني بإعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم، وإعادة جميع الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات، التي استولى عليها العراق، جهوده الرامية إلى تنفيذ ولايته.

١٨ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، زار رئيس الوزراء الأردني، معروف البخيت، إقليم كردستان وافتتح رسميا القنصلية الأردنية في أربيل.

١٩ - ومن ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر، زار رئيس البرلمان أسامة النجيفي طهران، حيث اجتمع مع مسؤولين إيرانيين، بمن فيهم الرئيس محمود أحمدي نجاد ونظيره الإيراني علي لاريجاني، لبحث التعاون الثنائي، وتبادل الآراء بشأن التطورات في المنطقة.

٢٠ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، قام مقاتلون من حزب العمال الكردستاني يعملون انطلاقا من الأراضي العراقية، بشن هجوم في إقليم هكاري في جنوب شرق تركيا مما أسفر عن مقتل ٢٤ جنديا تركيا. وردا على ذلك، شنت تركيا هجمات برية وجوية على أهداف حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. وفي أعقاب الحادث، تحادث رئيس حكومة إقليم كردستان بارزاني مع الرئيس التركي غول ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان. وأعرب عن تعازيه لأسر الضحايا وأدان هجمات حزب العمال الكردستاني. وناقش أيضا وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري الموقف مع وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو.

٢١ - وفي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، زار وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية علي أكبر صالحي بغداد للقاء المسؤولين العراقيين وبحث زيادة سبل تعزيز العلاقات الثنائية في مجالات التجارة والاقتصاد وأمن الحدود بين البلدين. وأكد الجانبان أيضا على أهمية استقرار وأمن العراق للمنطقة.

٢٢ - و في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تحدث وزير الخارجية زيباري في سياق مداولات جامعة الدول العربية بشأن سوريا عن ضرورة وضع حد فوري للقتل والعنف والاشتباكات المسلحة في المدن السورية وإجراء حوار وطني حقيقي بين حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة تحت مظلة جامعة الدول العربية. ثم امتنع العراق عن التصويت على تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية.

جيم - التطورات الدولية

٢٣ - في أيلول/سبتمبر، قاد الرئيس طالباني الوفد العراقي إلى الجمعية العامة التي خاطبها في ٢٤ أيلول/سبتمبر. فذكر أن العراق يسعى جاهدا لبناء دولة ديمقراطية ترتكز على السلام وسيادة القانون، وتعيش فيها المجتمعات المحلية في وئام، بغض النظر عن انتماءاتها المذهبية أو الإثنية أو الطائفية. وأضاف قائلا إن قوات الأمن العراقية أثبتت أنها قادرة على توفير الأمن ومكافحة الإرهاب بعد انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق في نهاية العام. كما شجع الرئيس طالباني المجتمع الدولي على السعي للحصول على فرص للاستثمار في العراق في مجالات النفط والغاز الطبيعي والهياكل الأساسية.

ثالثا - أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

ألف - الأنشطة السياسية

٢٤ - في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، تولى ممثلي الخاص للعراق، السيد كوبلر، مهامه في بغداد. ولدى وصوله، أخذ في إجراء مشاورات مع المسؤولين والقادة العراقيين بشأن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة. والتقى بالرئيس العراقي جلال طالباني، ورئيس الوزراء نوري المالكي، ورئيس مجلس النواب النجيفي، ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية زيباري، ووزراء آخرين في الحكومة، وقادة الكتل السياسية. وكرر الزعماء والمسؤولون العراقيون مجددا تأكيد دعمهم لبعثة الأمم المتحدة ولعمل ممثلي الخاص.

٢٥ - وفي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، زار ممثلي الخاص أربيل للاجتماع بالمسؤولين في المنطقة. وخلال زيارته، اجتمع بمسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان، ورئيس الوزراء برهم صالح، ووزير الداخلية كريم سنجاري ومسؤولين آخرين أطلعوه على آخر المستجدات بشأن المناقشات التي جرت مؤخرا بين مسؤولي حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، بما في ذلك المسائل العالقة المتصلة باتفاق أربيل.

٢٦ - وخلال المشاورات التي أجراها ممثلي الخاص مع المحاورين الرئيسيين، بحث إمكانية استئناف عمل الآلية الاستشارية الدائمة، وهي محفل يجمع الجهات الفاعلة الرئيسية، بمن في

ذلك ممثلين عن حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان وكتلة العراقية، لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك. وقد ركزت المناقشات في السابق على إجراء انتخابات مجلس المحافظة في كركوك، وتقاسم السلطة في نينوى والتعداد السكاني ومستقبل الآلية الأمنية المشتركة.

٢٧ - وفي ٢٩ و٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، زار ممثلي الخاص أربيل للاجتماع بكبار المسؤولين المحليين. واجتمع بالمحافظ الدكتور نجم الدين كريم؛ ونائب المحافظ، السيد راكان الجبوري، ورئيس مجلس المحافظة السيد حسن طوران. وأحاطه المسؤولون علما بآخر المستجدات المتعلقة بالحالة في كركوك والقضايا العالقة الرئيسية والتحديات التي يتعين التصدي لها، بما في ذلك احتمالات إجراء انتخابات مجلس المحافظة. وفي كركوك، اجتمع أيضا الممثل الخاص بممثلين عن الطائفة المسيحية لمناقشة التحديات التي يواجهونها في المحافظة. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، زار أيضا محافظة البصرة للاجتماع بالمسؤولين المحليين بمن فيهم المحافظ ورئيس مجلس المحافظة.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الاتصال التابع لبعثة الأمم المتحدة الموجود في طهران استكشاف مجالات التعاون المحتملة بين العراق وجمهورية إيران الإسلامية. ويجري التركيز بوجه خاص على القيام بدور تيسيري مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في كلا البلدين لمعالجة قضايا من قبيل العواصف الرملية، وإدارة الأهوار، والمسائل المتعلقة بالمياه العابرة للحدود، والتعاون في مجال إزالة الألغام على الحدود ومكافحة المخدرات.

٢٩ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، استضافت بعثة الأمم المتحدة إلى جانب اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المنبثقة عن مجلس النواب، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماع مائدة مستديرة بشأن ''الإطار التشريعي لحماية حقوق الطوائف والمكونات الإثنية والدينية في العراق''. وتستند المائدة المستديرة إلى الجهود السابقة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة لتمكين مجموعة متنوعة من المشاركين من مناقشة وضع إطار تشريعي طال انتظاره لحماية حقوق الأقليات، كما تنص على ذلك المادة ١٢٥ من الدستور.

٣٠ - وفي كركوك وغيرها من الأقاليم الداخلية العراقية المتنازع عليها، واصلت بعثة الأمم المتحدة تيسير تدابير بناء الثقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استأنفت لجنة المعتقلين والمفقودين التابعة لمجلس محافظة كركوك عملها، وهي لجنة تضم أعضاء من المجتمعات المحلية العربية والتركمانية والكردية. وفي آب/أغسطس، اجتمعت اللجنة بقوات الأمن الكردية لبحث مسألة المعتقلين. ووافقت اللجنة على التركيز على مراجعة قائمة المعتقلين والمفقودين وتقديمها إلى الجانب الكردي. وفي هذا السياق، يسرت بعثة الأمم المتحدة إجراء الاتصالات بين الأطراف.

باء – أنشطة المساعدة الانتخابية

٣١ – في ٢٨ تموز/يوليه، رفض مجلس النواب اقتراحا بسحب الثقة من مجلس المفوضين التابع للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشأن مزاعم تتعلق بارتكاب مخالفات مالية وإدارية. بتصويت ٩٤ عضوا من أصل ٢٤٥ عضوا حضروا الجلسة. وفي ١٤ آب/أغسطس، أعلنت المحكمة الاتحادية العليا أن قيام مجلس النواب بفصل المفوض قبل انتهاء خدمته أمر غير قانوني وأمرت بإعادته إلى منصبه.

٣٢ – وفي ٧ آب/أغسطس، شجع ممثلي الخاص السابق للعراق، آد ميلكيرت، رئيس مجلس النواب على بدء عملية تعيين مجلس المفوضين الجديد التابع للمفوضية العليا للانتخابات، قبل انقضاء ولاية المجلس الحالي في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، شكل مجلس النواب لجنة تعيين برلمانية ودُعيت بعثة الأمم المتحدة إلى الحضور بصفة مراقب.

٣٣ – وخلال مشاورات مع رؤساء جميع الكتل السياسية البرلمانية وأعضاء لجنة التعيين، أعربت البعثة عن استعدادها لدعم العملية، مع التأكيد على ضرورة أن تكون العملية ذات مصداقية وشفافة. وشجعت البعثة أيضا مجلس المفوضين الحالي التابع للمفوضية العليا للانتخابات على التحضير لعملية انتقال سلسة، تشمل صياغة تقريره النهائي إلى مجلس النواب، وحفظ الوثائق بصورة سليمة وإجراء جرد شامل لأصوله.

٣٤ – وتواصل بعثة الأمم المتحدة دعم المفوضية في أن تظل مستعدة لتنفيذ الفعاليات الانتخابية المقبلة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١ أُجلت انتخابات مجالس المحافظات في المحافظات الثلاث في إقليم كردستان إلى أجل غير محدد وذلك بسبب التأخير في إدخال تعديلات على القوانين الانتخابية ذات الصلة والإفراج عن ميزانية الانتخابات. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت حكومة إقليم كردستان تعديلات على قانون انتخابات مجالس المحافظات، الذي سيتم بموجبه الإعلان عن موعد الانتخابات بعد التشاور مع المفوضية العليا للانتخابات. وفي هذا الصدد، قررت المفوضية العليا للانتخابات أنه يلزم أن تنقضي فترة مدتها ١٨٠ يوما بعد اعتماد الإطار القانوني ونقل الميزانية التشغيلية. وحتى الآن، لم يتح للمفوضية سوى ١٠ في المائة فقط من الميزانية التشغيلية المقدرة بمبلغ ٣٠ مليون دولار.

٣٥ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريق الأمم المتحدة الانتخابي المتكامل، الذي يضم بعثة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات إلى المفوضية العليا للانتخابات، بما في ذلك تدريب موظفي الانتخابات على

الإدارة المتطورة للمشاريع، واللوجستيات والمشتريات في مجال الانتخابات، ووضع البرامجيات، وإعداد مواد لتوعية الجمهور، ووضع سياسات الوصول إلى المعلومات.

جيم – التحضيرات الفنية للتعداد

٣٦ – لقد تأجل إجراء تعداد في جميع أنحاء العراق، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الحاجة إلى ضرورة تسوية القضايا السياسية ذات الصلة. ولم تسفر محاولات الحكومة العراقية لتسوية هذه الخلافات العالقة من خلال ثلاث لجان على مستوى المحافظات في الأقاليم المتنازع عليها حتى الآن عن توافق في الآراء بسبب الخلافات حول الولاية القضائية، ومسألة إدراج الإثنية في الاستبيان ومعايير جمع البيانات.

٣٧ – وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجه لبناء القدرات دعما للتحضيرات التي يقوم بها العراق لإجراء التعداد على مستوى البلد. وقد أقر مجلس استشاري فني دولي، شارك في رئاسته وزير التخطيط ومدير شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، التحضيرات المتعلقة بإجراء التعداد وخطط التعداد وأدواته. وخصصت الحكومة العراقية مبلغ ١٥٠ مليون دولار لعملية التعداد. وتلقى صندوق الأمم المتحدة للسكان مبلغ ٧ ملايين دولار أنفق منه ٥,٥ ملايين دولار لتوفير الدعم للمبادرة من خلال الصندوق الاستئماني للعراق.

دال – المساعدة الإنمائية والإنسانية

٣٨ – واصل فريق الأمم المتحدة القطري في شراكة مع حكومة العراق تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وتجري حاليا مناقشات مع حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان بشأن مشاركتهما في تمويل برامج الأمم المتحدة وأنشطتها ضمن ميزانية عام ٢٠١٢. وللمرة الأولى، بدأت الحكومة تخصص أموال من الميزانية الاتحادية لتقاسم تكاليف المشاريع لإنفاقها في شراكة مع المجتمع الدولي، بما في ذلك المشاريع التي ستنفذ مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في العراق.

٣٩ – ويواصل فريق الأمم المتحدة القطري دعم الجهود التي تبذلها حكومة العراق لتقييم التقدم الذي حققه البلد من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويشمل ذلك دعم تنمية قدرات الحكومة لإجراء دراسة استقصائية لشبكة المعارف العراقية، وهو ما سيسفر عن أول تحديث منذ عام ٢٠٠٧ بشأن العديد من مؤشرات التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغير ذلك من البيانات الهامة جدا المتعلقة بالحصول على الخدمات الأساسية، والقوة العاملة، والأمن الغذائي، والحوكمة.

٤٠ - ومن خلال برنامج تحديث القطاع العام في العراق المشترك بين الوكالات، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم وضع الصيغة النهائية لنماذج تقديم الخدمات ودراسات التكاليف لعدد من المجالات في القطاع العام، بما في ذلك الصحة والتعليم والمياه والتصحاح. وتدعم هذه الأنشطة تحديث الإجراءات الإدارية ونظم الإدارة وهي تصب في رؤية الحكومة وخريطة الطريق التي وضعتها لإصلاح القطاع العام في العراق التي ستوضع في صيغتها النهائية في الأشهر المقبلة. ويواصل برنامج إدارة المالية العامة بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مساعدة حكومة إقليم كردستان في تعزيز قدراتها على تنفيذ ميزانيتها.

٤١ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، وخلال خطاب أمام رئيس هيئة النزاهة العراقية بالنيابة، القاضي علاء السعدي، أكد رئيس الوزراء نوري المالكي مجددا عزم حكومته على مكافحة الفساد ودعم عمل الهيئة في هذا الصدد.

٤٢ - وتواصل منظمة الأغذية والزراعة تقديم الدعم لإصلاح القطاع الزراعي في العراق، بما في ذلك دعمه لثلاث محافظات في التخطيط للميزانية وتنفيذها، فضلا عن تقديم المساعدة التقنية للمزارعين من خلال إنشاء مركز للمعلومات الزراعية يمكن تكراره في محافظات أخرى.

٤٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، توصل برنامج الأغذية العالمي إلى اتفاق مع وزارة التجارة لتقديم ميزانية لتوفير حصص الإعاشة لـ ١٠ ملايين عراقي وتعزيز قدرات نظام التوزيع العام، فيما يتعلق بإدارة سلسلة للإمداد. ويقدم البرنامج أيضا المساعدة في مجال التغذية المدرسية لـ ٥٥٠ ٠٠٠ طالب من طلاب المدارس الابتدائية في المناطق الضعيفة من البلد وبناء قدرات وزارة التربية على تنفيذ مشروع وطني للتغذية المدرسية لتعزيز الالتحاق بالمدارس الابتدائية والمواظبة على الحضور والتعلم.

٤٤ - في قطاع الصحة، قدمت الأمم المتحدة دعما بالغ الأهمية إلى وزارة الصحة من أجل شراء لقاحات ولوازم طبية عالية الجودة، تبلغ قيمتها ما يناهز بليون دولار سنويا. وستمد هذه المبادرة، بقيادة اليونيسيف، المنظومة الصحية في العراق بالأدوية واللوازم الصحية، مما سيؤدي إلى تحسين كبير في نوعية الخدمات الصحية المقدمة إلى أطفال العراق البالغ عددهم ١٥ مليون طفل. ومن خلال الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة، أتمت وزارة الصحة ووزارات أخرى صياغة الاستراتيجية الوطنية الأولى للتغذية في العراق التي تهدف إلى كفالة التغذية الملائمة لجميع أطفال العراق.

٤٥ - وتدعم منظمة الصحة العالمية وزارة الصحة، ووزارة التعليم العالي، وذلك عن طريق مبادرة ''توفير الموارد البشرية من أجل الصحة''. ولمواجهة التحدي الناشئ عن نقص

الممرضات والقابلات، ونظمت منظمة الصحة العالمية اجتماعا وطنيا للتشاور يومي ٢٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر ومن ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر لاستعراض مشروع ''الاستراتيجية الوطنية للتمريض والقبالة''.

٤٦ - وكجزء من مبادرة سلامة المرضى من أجل التقليل من الإصابة بالعدوى في المستشفيات قدمت منظمة الصحة العالمية إلى وزارة الصحة، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، ملابس معقمة لحماية المرضى والأطباء في المستشفيات الرئيسية في البلد. وفي تشرين الأول/أكتوبر كذلك، تمكنت منظمة الصحة العالمية من توفير نحو مليون دولار من وزارة الصحة من أجل شراء أدوية الخيار الثاني لمرضى السل القادرين على مقاومة عقاقير متعددة.

٤٧ - وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، شرعت الحكومة واليونيسيف في أول دراسة استقصائية لحالة البيئة في العراق منذ عام ٢٠٠٥. وتركز الدراسة الاستقصائية على أن الفرص المتاحة لسكان المناطق الريفية للوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي أقل بكثير من الفرص المتاحة لسكان المناطق الحضرية. ونُشرت الدراسة الاستقصائية باعتبارها جزءا من شراكة أوسع نطاقا بين اليونيسيف، والحكومة والاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز قدرات العراق في قطاعي المياه والصرف الصحي.

٤٨ - ولتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ستقوم البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المكلفة، بعقد اجتماعات تحضيرية من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر بمشاركة وزارة الدولة لشؤون المرأة، وبالبرلمان، ومجلس المقاطعات، واللجنة العراقية العليا للمرأة، ومنظمات المجتمع المدني، وجماعات الشباب. وسيتوج هذا الاجتماع بيوم عالمي مفتوح تنظم فيه مناقشة مائدة مستديرة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرض فيه الإنجازات والتحديات ويتفق فيه على سبل المضي قدما.

٤٩ - وتدعم البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري حكومة العراق في وضع استراتيجية شاملة لمكافحة العنف الجنساني. ويشترك صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة، ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية حقوق الإنسان في تنفيذ مشروع لدعم حقوق المرأة في العراق عموما عن طريق وضع إطار وطني للسياسات لمكافحة العنف ضد المرأة في العراق، يشمل آليات رصد محددة.

٥٠ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، وفي أعقاب المؤتمر الوطني بشأن إحياء الأهوار العراقية الذي عقد في ٦ و ٧ حزيران/يونيه في البصرة، أصدر فريق المهام المتكامل التابع للأمم المتحدة المعني بالمياه تقريرا بعنوان ''إدارة التغيير في الأهوار: ''العراق أمام تحد كبير''. وركز التقرير

على ضرورة إصلاح الأهوار كأولوية بيئية وإنمائية ودعا إلى وضع رؤية وطنية لإدارة الأهوار وتسييرها ضمن الإدارة المتكاملة العامة للموارد المائية.

٥١ - وتواصل البعثة والوكالات الإنسانية دعم استجابة العراق إلى الكوارث الطبيعية والناجمة عن النشاط البشري. ومنذ تموز/يوليه، أدت الغارات الجوية التركية المتكررة والقصف المدفعي الإيراني ضد المشتبه فيهم من متمردي حزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الحرة الكردستاني على امتداد المناطق الحدودية الشمالية في منطقة كردستان العراق، كما تفيد التقارير، إلى التأثير على المجتمعات المحلية، مما أدى إلى تشرد سكان مدنيين. وقد تشرد نحو ٨٠٠ أسرة، ووضعت نحو ١٧٥ أسرة منها في ثلاثة مخيمات مؤقتة. وساعدت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، وكذلك المنظمات الوطنية للشؤون الإنسانية، والسلطات المحلية في المحافظات الثلاث في منطقة كردستان في توفير الغذاء، والمواد غير الغذائية والمأوى إلى السكان المتضررين.

٥٢ - وبالتنسيق الوثيق مع حكومة العراق وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، تقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعما إلى المشردين داخليا. وخلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آب/أغسطس، عاد ٢٦ ٥٩٠ شخصا من المشردين داخليا وأسر اللاجئين إلى أماكنهم الأصلية، أو استقروا مجددا في مكان آخر في العراق. ومع ذلك، فرغم عمليات الإعادة المستمرة، لا يزال نحو ١,٢ مليون عراقي مشردين. وتواصل المفوضية وبرنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة دعم الحكومة للتوصل إلى حل دائم لمشكلة التشرد عن طريق التخطيط الحضري وتوزيع الأراضي. ويمثل تعيين منسق للجنة الوطنية العليا لشؤون المشردين، الذي تم مؤخرا خطوة هامة لتمكين حكومة العراق من تعزيز استراتيجيتها الرامية إلى معالجة التشرد وإنهائه في البلد. وفي آب/أغسطس، جرى تسجيل نحو ٨٤٠ ٥ أسرة مشردة داخليا و ٣٣٠ ٢ أسرة لاجئة لدى الحكومة باعتبارهم عائدين دائمين في موقع عودهم. وحالت عقبات متعددة دون تسجيل آلاف المشردين، وهو ما يحد من إمكانية حصولهم على الخدمات، والتعويضات والتمتع بحقوقهم.

٥٣ - ولا تزال الجمهورية العربية السورية تستضيف عددا أكبر من اللاجئين العراقيين، من بينهم ٣٣١ ١١٢ لاجئا قامت بتسجيلهم مفوضية شؤون اللاجئين. وتقوم نائبة ممثلي الخاص كريستين ماكناب المنسقة المقيمة أو منسقة الشؤون الإنسانية، برصد الحالة، من أجل كفالة تأهب الأمم المتحدة للاستجابة للتحركات السكانية عبر الحدود السورية.

هاء – أنشطة حقوق الإنسان

٥٤ – في ٨ آب/أغسطس ٢٠١١، أصدرت البعثة ومفوضية حقوق الإنسان تقريرا عن حالة حقوق الإنسان في العراق لعام ٢٠١٠. ويتناول التقرير عددا من قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك أثر أعمال العنف المستمر التي تستهدف المدنيين، ومسائل الاحتجاز وسيادة القانون، وحماية حقوق فئات معينة. وتناول التقرير أيضا حالة الحقوق السياسية في البلد، بما في ذلك حرية التجمع والتعبير ولوحظ أنه بينما كان هناك تحسن في بعض المناطق، تظل الكثير من التحديات قائمة وأن حالة حقوق الإنسان لا تزال عموما هشة في البلد.

٥٥ – وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت الهجمات ضد المدنيين، والمسؤولين الحكوميين وموظفي الأمن. وتشير بعض التقديرات إلى أن ما يزيد عن ١٠ عراقيين في المتوسط يتعرضون للقتل أو الإصابة يوميا. وفي ١٥ تموز/يوليه، أفادت الأنباء أن انفجار سيارتين مفخختين أدى إلى مقتل ثمانية أشخاص على الأقل وإصابة ٣٥ آخرين على الأقل في كربلاء. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، أدت هجمات استهدفت مبان حكومية في محافظة كربلاء إلى مقتل عشرات المدنيين وإصابة كثيرين آخرين.

٥٦ – واستمرت الهجمات ضد المدنيين بسبب انتماءاتهم الدينية والعرقية، وضد الأقليات. وفي ١٦ تموز/يوليه، أفادت التقارير أن قنبلة انفجرت في الهندية مما أدى ستة حجاج شيعيين وإصابة ٣١ آخرين. وفي ٢ آب/أغسطس، انفجرت سيارة مفخخة أما كنيسة كاثوليكية في كركوك، مما أدى إلى إصابة كاهن و ١٩ آخرين. وتم العثور على سيارتين مفخختين أخريين أمام كنيسة إنجليزية مشيخية وكنيسة آشورية. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، أوقف مسلحون غير معروفين حافلة لحجاج شيعيين في محافظة الأنبار وقتلوا جميع الرجال الموجودين على متن الحافلة البالغ عددهم ٢٢. وجرى الإبلاغ عن عدة جرائم قتل لأفراد ينتمون لأقليات دينية وعرقية مختلفة في نينوى، وكركوك، وبغداد.

٥٧ – وكان الأطفال من بين ضحايا العنف. ففي ٢٥ تموز/يوليه، وفي محافظة كركوك، أدى انفجار سيارة مفخخة إلى مقتل سبعة أشخاص، بما في ذلك طفلان يبلغان من العمر ١٠ و ١١ عاما، وإصابة سبعة أطفال آخرين. وفي ٣٠ تموز/يوليه، وفي محافظة صلاح الدين، قُتل ثلاثة أطفال في تبادل لإطلاق النيران بين قوات أمن عراقية ومتمردين. وفي ١٥ آب/أغسطس، أدى انفجار سيارة مفخخة في سوق في الكوت إلى مقتل ما يزيد عن ٦٠ شخصا، بما في ذلك ١٦ طفلا. وكانت هناك تقارير تشير إلى اختطاف جماعة مسلحة مجهولة أطفالا بدوافع سياسية وإجرامية وطائفية مختلفة.

٥٨ - وحدثت زيادة ملحوظة في اغتيال المسؤولين الحكوميين، والمهنيين، وأفراد الأمن. فعلى سبيل المثال، ففي ٣٠ أيلول/سبتمبر، جرى استهداف مديرين عموميين من وزارات الصحة والمالية والداخلية. ونجا مدير وزارة المالية، بينما قُتل الآخران.

٥٩ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق رصد الأوضاع في مرافق الاحتجاز المكتظة في العراق، والتي تفتقر إلى النظافة الصحية، وإلى برامج إعادة تأهيل المحتجزين ويعوزها الأمن الكافي. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أفادت وزارة العدل أنه اندلع حريق في سجن في البلديات شرقي بغداد، أدى إلى مقتل تسعة محتجزين وإصابة ١٤ آخرين. وأثناء زيارة رصد، تبين أن سجن الحلة المركزي في محافظة بابل يأوي ١ ٣٠٠ محتجز، وهو ما يزيد بكثير عن سعته الرسمية البالغة ٣٠٠ محتجز. وفي ٢ آب/أغسطس، لم يُسمح لوفد من لجنة حقوق الإنسان التابعة للمفوضية بالدخول إلى هذا السجن للتحقيق في تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان بذريعة أن تلك اللجنة لم تحصل على تصريح مسبق من وزارة العدل. وفي ٦ آب/أغسطس، اندلعت أعمال شغب في السجن، وهرب أثناء ذلك ثماني سجناء على الأقل، وقُتل ما لا يقل عن ثلاثة ضباط شرطة وثلاثة محتجزين وأُصيب ثمانية آخرون. وتفيد تقارير بوجود أطفال محتجزين مع البالغين في بعض مرافق الاحتجاز، وتشير التقارير إلى أن الأطفال قد احتُجزوا على أساس ادعاء مشاركتهم في جماعات مسلحة متمردة، لا سيما حوالي الموصل.

٦٠ - وفي ٢٢ آب/أغسطس، أشارت التقارير إلى أنه تأكد ٤٠ حكما بالإعدام، معظمها ضد سجناء مدانين في جرائم إرهابية. ومنذ عام ٢٠٠٤، أصدر العراق أحكاما بالإعدام في ما يزيد عن ١ ١٨٠ شخصا، وتم إعدام ما يزيد عن ٢٦٠ شخصا. ويوجد الآن ما يزيد عن ٨٠٠ شخص في انتظار أن تؤكد محكمة النقض أحكاما بالإعدام صادرة ضدهم، أو أكدها في حقهم مجلس الرئاسة وهم في انتظار الإعدام.

٦١ - وفي ١٥ تموز/يوليه، أعلن وزير العدل، حسن الشماري، عن تسليم معسكر كروبر من القوات الأمريكية في العراق، والذي يأوي ١٩٦ محتجزا، إلى وزارة العدل، وأُعيدت تسميته سجن الكرخ.

٦٢ - وما زالت حماية النساء من العنف العائلي وأشكال العنف الأخرى مسألة تثير القلق في ظل ورود تقارير عن ارتكاب عدد من جرائم الشرف في مناطق مختلفة من البلد. ومن الإنجازات الهامة في مكافحة العنف ضد المرأة قيام حكومة إقليم كردستان بسنِّ قانون حماية الأسرة، في أيلول/سبتمبر، بهدف إخضاع مرتكبي جرائم الشرف للمساءلة، وحماية الضحايا في المنطقة.

٦٣ - وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق توفير الدعم التقني لإنشاء المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان التي طال انتظارها. وبدعم من الأمم المتحدة، بدأت لجنة الخبراء الذين عيَّنهم مجلس النواب لاختيار المفوَّضين في إعداد قائمة مختصرة للمرشحين. ونظمت البعثة والبرنامج الإنمائي حلقة عمل للجنة الخبراء المذكورة عُقدت في اسطنبول، في الفترة من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر، ناقش فيها ممثلون عن لجان عدة لحقوق الإنسان، من بينهم ممثلون من جنوب أفريقيا وماليزيا، عملية اختيار المفوضين وفقاً للمعايير والممارسات المقبولة دولياً.

٦٤ - وعُقد مؤتمر التشاور الوطني الذي يسَّره كل من البعثة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في حزيران/يونيه ٢٠١١. وتقوم الحكومة بوضع اللمسات الأخيرة على خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. وترمي الحكومة من خلال خطة العمل المقترحة إلى تنفيذ التوصيات التي قدمها مجلس حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل للعراق الذي أُجري في شباط/فبراير ٢٠١٠. وفي إقليم كردستان، قدمت البعثة المساعدة والدعم التقنيين لعقد مؤتمر التشاور الوطني الذي عُقد في ٢٤ و ٢٥ تموز/يوليه وضم ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني من أجل وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان.

٦٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُظم عدد من المظاهرات السلمية في جميع أنحاء البلد. ووردت إلى البعثة مزاعم عن قيام قوات الأمن باستخدام العنف والتخويف ضد ناشطين وصحافيين، بما في ذلك قيام عناصر من قوات الأمن يرتدون لباساً مدنياً بإلقاء القبض على أشخاص ونقلهم بواسطة سيارات الإسعاف. وعلى سبيل المثال، أُفيد عن اختطاف أفراد أمن بلباس مدني لصحافي مصور خلال مظاهرة جرت في ٢٢ تموز/يوليه في ساحة التحرير ببغداد. وزعم المعني أنه اقتيد إلى موقع بجانب نهر وتعرض لعملية إيهام بالإعدام ولسوء المعاملة مرة أخرى في موقع آخر. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، عُثر في بغداد على جثة الصحافي البارز، هادي المهدي، قبل يوم واحد من بدء المظاهرات التي كان قد ساعد في تنظيمها.

٦٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كررت حكومة العراق التزامها بإغلاق مخيم أشرف بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ودعت البعثة الحكومة إلى أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما حماية سكان المخيم من استخدام القوة والترحيل القسري والطرد والإعادة القسرية إلى الوطن انتهاكا لمبدأ عدم الإعادة القسرية. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الأمم المتحدة أنشطة الدعوة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية لسكان المخيم. وفي هذا السياق، أجرى فريق بقيادة البعثة وشمل ممثلين عن مفوضية الأمم

المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على مدى العام الماضي، زيارات أسبوعية إلى المخيم بهدف رصد حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في المخيم.

٦٧ - وتعمل البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إيجاد حل سلمي ودائم يكفل احترام السيادة العراقية والقانون الدولي. وطلبت الأمم المتحدة إلى حكومة العراق أن توفر للمفوضية ما يلزم من وقت وحيز حيادي لإجراء مقابلات مع سكان المخيم وتسجيلهم كل على حدة وذلك خطوة أولى أساسية لإعادة توطينهم. وما فتئ ممثلي الخاص يعمل مع مستشار الأمن الوطني العراقي، السيد فالح الفياض، في هذا الصدد. وفي ١٥ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد فريق عامل مؤلف من ممثلين عن الأمم المتحدة وحكومة العراق اجتماعاً في بغداد لوضع خطة تنفيذية لإجراء مقابلات مع المقيمين في المخيم وتسجيلهم. وستكون موافقة حكومة العراق عنصراً أساسياً في دفع هذه العملية قدماً. كذلك فإن دعم قيادة مخيم أشرف لجهود الأمم المتحدة في هذا الصدد ضرورية.

٦٨ - وسعياً إلى إيجاد حل دائم، لا بد للبلدان الثالثة أن تعرب عن استعدادها لاستقبال سكان المخيم بغرض إعادة التوطين. ويقوم ممثلي الخاص وعدد من كبار مسؤولي الأمم المتحدة، وأنا شخصياً، بتشجيع الدول الأعضاء في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، التقى ممثلي الخاص ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية ب. لين باسكو بالسيد جان دي رويت، المستشار المعني بشؤون المخيم أشرف لدى ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، كاثرين آشتون. وعلاوة على ذلك، تقدم البعثة المساعدة إلى الموظفين القنصليين في عدة سفارات لزيارة المخيم والتحقق من مزاعم عدد صغير من سكان المخيم بأن لديهم وثائق تثبت انتماءهم إلى بلدان ثالثة معينة.

واو - الأمن والمسائل التشغيلية واللوجستية

٦٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل انخفاض عام في عدد الحوادث الأمنية في البلد، وهذا عائد جزئياً إلى تراجع الهجمات على منشآت قوات الولايات المتحدة وقوافلها في العراق، وكذلك إلى ضعف قدرات الإبلاغ لدى قوات الأمن التابعة للحكومة المضيفة. ومع استمرار الخفض المقرر لقوام قوات الولايات المتحدة، يجري نشر قوات الأمن العراقية في جميع أنحاء البلد في محاولة للسيطرة على المناطق التي كانت تتمركز فيها قوات الولايات المتحدة سابقاً. وتواجه هذه القوات، بعتادها الجوي والبري المحدود، تحديات لفرض الأمن في جميع مناطق البلد. ويتراوح عدد الحوادث الأمنية بين ٥٠٠ و ٧٠٠ حادث في الشهر وقد بدأت جماعات المعارضة المسلحة تستهدف بشكل متزايد قوات الأمن العراقية والموظفين الحكوميين.

٧٠ - وما زالت لدى جماعات المعارضة المسلحة القدرة على شن هجمات منسقة ومعقدة. ففي ١٥ آب/أغسطس، وخلال شهر رمضان المبارك، أسفرت سلسلة من التفجيرات عن مقتل عشرات الأشخاص وجرح أشخاص كثيرين آخرين في جميع أنحاء البلد. وأُفيد عن وقوع سبع وثلاثين هجمة زُعم أنها كانت منسقة في أكثر من اثنتي عشرة مدينة، استخدمت فيها سيارات مفخخة وأجهزة متفجرة مرتجلة ومفجِّرين انتحاريين. وتعمَّد المهاجمون استهداف قوات الأمن والمواقع التي يتجمّع فيها المدنيون، بما في ذلك أماكن العبادة.

٧١ - وبعد الوقف التدريجي للدعم الذي تقدمه قوات الولايات المتحدة إلى الأجهزة الأمنية الثابتة والمتحركة منذ تموز/يوليه، باتت الأمم المتحدة في العراق تعمل في بيئة أمنية مختلفة إلى حد كبير، إذ أصبحت أكثر اعتمادا على نفسها، وتعتمد تدريجيا على البلد المضيف لغرض الدعم الأمني. وواصلت البعثة تنمية قدراتها في مجال الدعم اللوجستي لكفالة الاعتماد على الذات.

٧٢ - وحالياً، تنفِّذ البعثة وخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية رحلات جوية متكاملة في العراق. لكن تمويل الرحلات الجوية لخدمات الأمم المتحدة سيستمر حتى أيار/مايو فقط، وهذا يعني أن استمرار هذه الرحلات سيتوقف على توافر تمويل إضافي.

٧٣ - وتحقيقاً للتآزر والكفاءة، اتُخذت أيضاً خطوات لوضع مكاتب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في موقع واحد في الكويت. ووفقا لتوصيات فريق من الخبراء من مقر الأمم المتحدة، فقد تم الشروع في عملية دمج ترتيبات الدعم القائمة للبعثتين، بما في ذلك مجالات المالية والموارد البشرية والاتصال وتكنولوجيا المعلومات والتدريب، وهي ترتيبات تحتمل إمكانيات الدمج والترشيد وإعادة تحديد الموقع.

٧٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وحدة استشارية للشرطة. وتم استقدام مستشار أقدم لشؤون الشرطة ليقوم بتنسيق الوحدة المكونة من أربعة مستشارين لشؤون الشرطة معارين من دول أعضاء. وتم نشر المستشارين لشؤون الشرطة في مراكز داخل العراق، بما في ذلك بغداد وأربيل. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أقام هؤلاء المستشارون قنوات اتصال مع قوات الشرطة العراقية ووزارة الداخلية، مما أتاح للبعثة معلومات وقدرات استشارية معززة فيما يتعلق بشؤون الأمن والشرطة.

رابعا – ملاحظات

٧٥ – يشكل الانسحاب المقرر للقوات العسكرية للولايات المتحدة من العراق بحلول نهاية العام نقطة تحول تاريخية. ويمثل معلماً هاماً إضافياً في التقدم الذي يحرزه العراق. وللشعب العراقي أن يفخر بالإنجازات التي حققها على مدى السنوات الثماني الماضية في بناء ديمقراطيته الفتية. ويشمل ذلك صياغة دستور تنظيم دورتين انتخابيتين وطنيتين وانتخابات المحافظات. وفي حين لا نقلل من أهمية التحديات الكبرى التي ما زالت ماثلة، فأنا واثق أن العراق سيحقق كامل إمكاناته بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى العراق على أساس ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مجالات التيسير السياسي والمساعدة الانتخابية وحقوق الإنسان والتعمير والتنمية.

٧٦ – ومنذ صدور تقريري الأخير، يواصل القادة السياسيون العراقيون مناقشة تنفيذ اتفاقات تقاسم السلطة التي تم التوصل إليها في أربيل منذ أكثر من عام والتي أدت إلى تشكيل الحكومة الحالية. وفي حين بُذلت جهود كبيرة في ذلك الحين لتشكيل حكومة شراكة وطنية، فإن عدداً من المسائل ما زال معلقاً، ولا سيما فيما يتعلق بمن سيترأس وزارات الأمن الرئيسية في البلد. وأحُث القادة السياسيين في العراق على مضاعفة جهودهم والتوصل إلى تفاهم لتنفيذ اتفاقاتهم السابقة كي يتمكن البلد من المضي قدماً وتركيز اهتمامه على مواجهة التحديات الملحة الأخرى.

٧٧ – ويؤكد القرار الذي اتخذه مجلس محافظات صلاح الدين للشروع في عملية إعلان نفسه منطقة للحكم الذاتي، وما أعقب ذلك من دعوات مماثلة في محافظات أخرى عديدة، فضلاً عن حادث رفع عَلَم في خانقين، يؤكد الحاجة إلى مزيد من التفاهم والتعاون بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان ومجالس المحافظات. ومن مصلحة جميع الأطراف المعنية العمل معاً لإنفاذ النموذج الاتحادي العراقي على النحو المنصوص عليه في الدستور. وعلى وجه الخصوص، أود أن أحُث حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان على إيلاء اهتمام أكبر لحل المسائل المعلقة بينهما، ولا سيما فيما يتصل بقانون النفط والغاز الذي لم يُبت فيه بعد، وإيجاد تسوية للأراضي المتنازع عليها.

٧٨ – وفي هذا السياق، ستواصل البعثة جهودها لتعزيز الحوار السياسي عن طريق آلية التشاور الدائمة. وتعتزم البعثة تكثيف جهودها لمساعدة القادة العراقيين على إيجاد سبل عملية للتعاون وحل المسائل العالقة منذ أمد طويل في الأراضي الداخلية المتنازع عليها، بما في ذلك وضع كركوك. وفي هذا الصدد، يحدوني الأمل إذ أن جميع المجتمعات المحلية في كركوك قد أشارت إلى أنها ترغب في إجراء انتخابات مجالس المحافظات في أقرب وقت ممكن، علماً

أن هذه الانتخابات لم تُعقد منذ عام ٢٠٠٩. وستواصل البعثة جهودها لتيسير المناقشات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المضي قدماً في هذا الصدد.

٧٩ - وفي ضوء الانسحاب المقرر للقوات العسكرية للولايات المتحدة من العراق، أود أن أحُث حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان على تحديد مستقبل الآلية الأمنية المشتركة في الأراضي الداخلية المتنازع عليها. فلقد كانت هذه الآلية تدبيراً هاماً لبناء الثقة، وساعدت في تحقيق مزيد من الاستقرار في شمال العراق. وتبقى بعثة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة في سياق أي آلية مستقبلية يتم الاتفاق عليها إذا طلبت إليها الأطراف المعنية ذلك.

٨٠ - وأرحب ببدء عملية تعيين مجلس مفوضين جديد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق في الوقت المناسب لكفالة الانتقال السلس عقب انتهاء مدة ولاية المجلس الحالي في أيار/مايو ٢٠١٢. وأشجع بقوة تطبيق الشفافية في عملية اختيار المفوضين الجدد وأكرر تأكيد استعداد الأمم المتحدة لتمديد فترة تقديم المشورة والدعم التقنيين في هذا الصدد إذا طُلب إليها ذلك. وأكرر أيضاً تأكيد التزام الأمم المتحدة بمواصلة تقديم دعمها ومساعدتها في مجال بناء القدرات إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات كي تتمكن من مواصلة الأنشطة الانتخابية في العراق.

٨١ - وفي حين يولَى اهتمام كبير لمواجهة التحديات السياسية في البلد، ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن شعب العراق يتوقع أيضاً أن يلبي قادته المنتخبون احتياجاته الاجتماعية والاقتصادية. وكما تردد في بلدان أخرى من العالم العربي، فإن المواطنين العراقيين يتطلعون إلى تحقيق تحسينات في تقديم الخدمات الأساسية وتوفير فرص العمل وزيادة الشفافية. وستواصل بعثة الأمم المتحدة، مع بقية أسرة الأمم المتحدة في العراق، مساعدة حكومة العراق على تلبية هذه الاحتياجات.

٨٢ - وأرحب بشروع الحكومة في تخصيص الأموال من ميزانيتها الاتحادية للمشاريع الإنمائية في إطار شراكة لتقاسم التكاليف مع المجتمع الدولي. ومن خلال هذه الشراكة، سيواصل فريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ المشاريع التي تعكس أولويات الحكومة وفقا لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وخطة التنمية الوطنية (٢٠١٠-٢٠١٤). وأرحب كذلك بالبيان الأخير الصادر عن رئيس الوزراء السيد المالكي الذي كرر فيه تأكيد عزم حكومته على مكافحة الفساد ودعمه لعمل لجنة النزاهة العراقية. وسوف لا يؤدي التقدم المحرز في هذا الصدد إلى تعزيز ثقة الشعب العراقي في ممثليه المنتخبين وحسب، وإنما سيساعد أيضاً على كفالة ألا تعوق هذه المشكلة جهود البلد في مجالي التعمير والتنمية.

٨٣ - وما زال يساورني القلق إزاء ما يُقال عن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، ولا سيما نمط العنف الذي يسفر عن خسائر في أرواح المدنيين العراقيين. ولذا، ثمة تحديات كبيرة ينبغي مواجهتها لكفالة حماية الحقوق والحريات الأساسية. وفي هذا السياق، فإنه من الأهمية بمكان إنشاء المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان. كما أشجع حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان، على أن تضع كل منهما الصيغة النهائية لخطة عملهما الوطنية والإقليمية لحقوق الإنسان في أقرب فرصة ممكنة، مع تضمينها التوصيات التي قدمتها منظمات المجتمع المدني العراقية.

٨٤ - وأدعو الحكومة إلى إجراء تحقيق كامل في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك قتل الصحافيين وتخويفهم، ومساءلة أي شخص يثبت أنه ارتكب انتهاكات لحقوق الإنسان، وبذل قصارى جهدها لكفالة الحماية والاحترام الكاملين للممارسة السلمية للحق في حرية الاجتماع وحرية الرأي وحرية الإعلام لجميع مواطني العراق.

٨٥ - ويساورني القلق كذلك إزاء استمرار تنفيذ عقوبة الإعدام في العراق. وأدعو السلطات إلى وقف العمل بعقوبة الإعدام وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤٩/٦٢.

٨٦ - وما زالت حالة مخيم أشرف تثير القلق، وثمة حاجة ملحة لإيجاد حل سلمي ودائم لهذه المسألة نظرا لأنه لم يبق أمام حكومة العراق متسعا من الوقت قبل أن تعلن إغلاق المخيم بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وأرحب بالتأكيدات التي قدمتها لي حكومة العراق بأنها لن تستخدم القوة عند إغلاقها المخيم وأنها ستتقيد بالتزاماتها الإنسانية بموجب القانون الدولي. وتلتزم الأمم المتحدة ببذل ما في وسعها من جهد للمساعدة في معالجة هذه المسألة الإنسانية بطريقة تحترم تماما السيادة العراقية والقانون الدولي وتقبلها جميع الأطراف المعنية.

٨٧ - وهذه مسألة معقدة وحساسة. وفي حين ستضطلع الأمم المتحدة بدور الميسر فيها، فإنها تطلب التعاون والدعم الكاملين من جميع الأطراف. وحكومة العراق هي المسؤول الرئيسي عن راحة وسلامة سكان مخيم أشرف وهي شريك رئيسي في الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل سلمي. ويجب على قيادة مخيم أشرف أن تبدي أيضاً المرونة والتعاون من أجل التوصل إلى حل دائم.

٨٨ - وفي هذا السياق، أناشد حكومة العراق أن تمنح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما يلزمها من وقت وحيز حيادي لإجراء مقابلات مع سكان المخيم وتسجيلهم لغرض إعادة توطينهم. وسعياً للمضي قدماً بهذه العملية، يجب على قيادة المخيم أيضاً أن

تُبدي موقفاً داعماً وأن تسمح للسكان بالمشاركة في عملية التحقق هذه والتعبير بحرية عن المكان الذي يرغبون بأن يعاد توطينهم فيه.

٨٩ - ويحدوني الأمل الصادق بأن يُعد الفريق العامل المؤلف من ممثلين عن حكومة العراق والأمم المتحدة والمنشأ لهذا الغرض تفاصيل الخطة التنفيذية لإجراء مقابلات مع سكان المخيم. وآمل أيضا أن تكون حكومة العراق على استعداد لإظهار بعض المرونة بشأن توقيت إغلاق المخيم في حال إحراز تقدم ملموس في عملية نقل السكان إلى خارج العراق قبل نهاية العام.

٩٠ - وسيتوقف نجاح عملية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على دعم قوي من المجتمع الدولي، وبوجه خاص، على استعداد بلدان ثالثة لاستقبال سكان المخيم الذين يُعتبرون مؤهلين لإعادة التوطين، بما في ذلك البلدان التي يوجد رعايا وأشخاص آخرون منتمون إليها في المخيم. ولذا، فإني أناشد الدول الأعضاء تقديم دعمها في هذا الصدد. وإذا ما أحرز تقدم مبكر فإن ذلك سيعزز كثيرا ثقة السلطات العراقية في العملية، ويولِّد زخماً إيجابياً للتوصل إلى حل.

٩١ - وعلى الصعيد الإقليمي، فإني أُدين مجدداً استمرار الهجمات الإرهابية التي يشنها حزب العمال الكردستاني وحزب حياة كردستان الحرة ضد البلدان المجاورة للعراق، ولا سيما تركيا وجمهورية إيران الإسلامية. فمن الواضح أنه لا يمكن القبول باستخدام هذه الجماعات لأراضي العراق بهدف شن هجمات عبر الحدود. ويجب احترام السيادة والسلامة الإقليمية لكل من العراق والبلدان المجاورة له. ولذا، فإني أحث العراق والبلدان المتأثرة على مواصلة المشاركة في حوار بناء لإيجاد حل سلمي لهذا التحدي. كما أدعو جميع الأطراف إلى كفالة التقيد بأقصى ما يمكن بالمبادئ الإنسانية لحماية المدنيين المقيمين على طول المناطق الحدودية.

٩٢ - ولقد مضى عام تقريبا منذ أن اتخذ مجلس الأمن خطوته التاريخية المتمثلة في إلغاء معظم التزامات العراق بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بغية مساعدته على تطبيع مركزه الدولي عملاً بقرار المجلس ١٨٥٩ (٢٠٠٨). وإني ما زلت ملتزما بالعمل على تحقيق هذا الهدف. لكن ذلك لن يكون ممكناً ما لم ينفِّذ العراق بالكامل الالتزامات التي لم يفِ بها بعد بشأن الكويت، وهي إعادة الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى الوطن، وإعادة الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات الوطنية، وتنفيذ مشروع صيانة الحدود العراقية - الكويتية ودفع التعويضات للمواطنين العراقيين عملا بقرار المجلس

٨٩٩ (١٩٩٤). وبالإضافة إلى ذلك، فإن إعادة تأكيد العراق الحدود البرية والبحرية على أساس قرار المجلس ٨٣٣ (١٩٩٣) سيشكل تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة.

٩٣ - ومن دواعي التفاؤل أن قيادتي البلدين أعربتا عن رغبتهما القوية في إحراز تقدم ملموس في العلاقات الثنائية عقب تبادل الزيارات الرفيعة المستوى بين ممثلي البلدين في مطلع هذا العام. وبالتالي، أود أن أحث حكومتي العراق والكويت على استئناف حوارهما الثنائي في إطار اللجنة الوزارية المشتركة التي أنشآها في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، من أجل معالجة الشواغل المعلقة والعمل على إيجاد حلول مقبولة من الطرفين.

٩٤ - وكما أشرتُ إلى ذلك في تقريري عملاً بالقرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨) المقدم إلى مجلس الأمن منذ أكثر من عامين، فإن خريطة الطريق لتطبيع العلاقات بين البلدين واضحة (انظر S/2009/385). وبعثة الأمم المتحدة مستعدة لأن تقوم، من خلال ممثلي الخاص للعراق والمنسق الرفيع المستوى التابع لي ومن خلالي شخصياً، بكل ما هو ضروري للتعجيل بهذه العملية على أساس تنفيذ العراق الكامل لما تبقى عليه من التزامات بموجب الفصل السابع.

٩٥ - وفي ضوء الانسحاب المقرر لقوات الولايات المتحدة من العراق، أود أن أتوجه بالشكر إلى حكومة الولايات المتحدة على الدعم الأمني واللوجستي الذي لا يقدَّر بثمن والذي قدمته للأمم المتحدة على مر السنين. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني لحكومة العراق ولقواتها الأمنية لسهرها على توفير الأمن لمباني الأمم المتحدة وموظفيها فيما تواصل القوات العسكرية للأمم المتحدة انسحابها التدريجي. وأود أيضاً أن أتوجه بالشكر إلى حكومة العراق على تخصيصها مجمَّع إضافي للأمم المتحدة في بغداد، مما أتاح لبعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري مواصلة تعزيز وجودهما في بغداد.

٩٦ - وأود أن أعرب عن خالص شكري لممثلي الخاص السابق، السيد ملكرت، الذي ساعد على مدى العامين الماضيين في رسم ملامح جهود الأمم المتحدة لمساعدة شعب العراق وحكومته. وأود أيضا أن أثمن لممثلي الخاص الجديد، السيد كوبلر، الذي تولى مهامه في العراق في تشرين الأول/أكتوبر، النجاح في أداء ولايته. وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني للنساء والرجال الذين يخدمون الأمم المتحدة في العراق لتفانيهم والتزامهم المستمرين.